



كلية العلوم والمعارف
رسالة التخرج من الدراسات العليا مرحلة الماجستير
في قسم القانون الخاص

عنوان رسالة

المحركات الرسمية والعادية في الاثبات

(دراسة مقارنة في القانون العراقي والفرنسي)

أشرف الأستاذ

حجة الاسلام الدكتور عزيز الله فهمي

الباحثة

رؤى ابراهيم علوان العبيدي

الرقم الجامعي

٩٥١٣٧٩٦٢

٢٠٢١ م

١٤٢٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ

فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة البقرة

الآية (٢٦٩)

**لا مانع من الاستفادة من هذه الرسالة في حال ذكر
المصدر واما نشرها في البلاد فيتم بمراعاة شروط
جامعة المصطفى العالمية**

**مسؤوليت مطالب مندرج در اين پايان نامه به عهده نويسنده مي باشد
وهر گونه استفاده از اين پايان نامه با ذكر منبع بلا مانع مي باشد
ونشر آن در داخل کشور منوط به اخذ مجوز از جامعه المصطفى
العالميه مي باشد**

**We do not mind to take advantage of this
masters thesis in case the source and either
deployd in the country are subjected to the
provisions of Al -Mostafa International
University**

الأهداء

الى

من اصطفاه رب العالمين هدى ورحمة للناس اجمعين محمد واله الطيبين الطاهرين

الى القمر المضيء في سماء النجف الامام علي (عليه السلام)

الى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامي اشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل

والثقة الى من اهداني ثمرة شبابه وحرم على نفسه راحة العيش

وعلمني أصفى معاني الحياة ابي الغالي (رحمه الله وأسكنه فسيح جناته)

الى من كانت معي ووقفت بجاني في كل التحديات

الى

من كانت الجنة تحت اقدامها امي العزيزة (أطال الله في عمرها)

الى

من عمل بالحق

و اهدر الباطل

وامن بالعدل وصان كرامة الانسان

الى:-

اسرتي للوفاء و الذكري

الى:-

استاذي.المعلم.المرشد.الصديق

الباحثة

شكر وتقدير

من الواجب الإقرار بالشكر لله تعالى على ما انعم به علي من نعمة الكثيرة ومنها نعمة الاستعداد لتلقي المعرفة وتهيئة السبل للحصول عليها والتوفيق لأجراز هذا العمل المتواضع وخصص بالذكر رئاسة جامعة المصطفى العالمية كلية العلوم والمعارف والقسم التعليمي والكادر الاداري وعلى رأسهم الأستاذ المشرف (الدكتور عزيز الله فهيمي) والى كل من ساعدني في كتابة رسالتي هذه والشكر والتقدير الى مكتبات جامعات العراق كافة وبالأخص مكتبة الروضة العلوية القدسة ومكتبة العتبة العباسية وختاماً اشكر كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة

الباحثة

الملخص

يعد موضوع المحررات الرسمية والعادية من اهم موضوعات قانون الاثبات اذا هي تعتبر قاعدة اساسية مكملة لأرادة الطرفين او مفسرة لها هي قاعدة وجوب الاثبات في الكتابة التي يستند عليها احد الطرفين في اثبات حقه او نفيه فهي تعتبر من اهم ادلة الاثبات الكتابية وأكثرها قوة في اثبات الحق ما لم يطعن فيه بالتزوير او الانكار حيث عملنا على دراسة وتحليل المادة بحسب موضوعاتها وبيان القوانين التي تناولت المحررات الرسمية والعادية وبيان موقف التشريعات ولا سيما القانون الفرنسي بأعتباره من الدول التي تبنت المحررات الرسمية والعادية كدليل من ادلة الاثبات المهمة والتي افردت لها في متن القوانين حالة خاصة وقد تضمنت الدراسة المحررات الرسمية والعادية بالتعريف وتحديد انواع وشروط كل منهما وبينت الدراسة موقف القانون العراقي والفرنسي من هذه المحررات وما هي الحجية التي يضيفها القانون لهذه المحررات وما هو الاثر القانوني عندما يتخلف احد الشروط حيث بينت الدراسة موضوع التوقيع على بياض الذي يتم التعامل فيه بالحياة اليومية في حالة وضع الشخص توقيع على ورقة بيضاء خالية من الكتابة وخان مستلم التوقيع الثقة التي منحت اليه وهل اسبغ القانونين الحماية الكافية لهذه الورقة وهل تصبح دليلاً على من وقعها ويمكن اثبات الحق المدون فيها حيث تناولت الدراسة هذه المسائل من الأهمية العملية والنظرية بغية التطبيق السليم لهذه المستندات والتنبه الى ما يشوب التنظيم القانوني لها من القصور في التشريعات محل الدراسة حيث يقوم مسوغ يسوغ سبب اختيار الموضوع وما هي الاثار المترتبة على الطعن في صحة المحررات وما هي المحررات القابلة للتنفيذ وما الاثر المترتب على تنفيذ المحرر وهل تختلف القوة التنفيذية بين المحرر الرسمي والعادي وقداستنتج الباحث ان المحررات الرسمية والعادية في الاثبات تعد من بين المواضيع التي تستقطب اهتمام القانونيين لما لهذه الأدلة من اهمية بالغة وثقل كبير في ترجيح الكفة بين المتقاضين وتحكم القضاة في ممارسة العمل القضائي وان هذه المحررات في شقها التقليدي لا يطرح اشكالات كبيرة لكن الامر غير واضح بالنسبة للمحررات في شكلها الحديث خاصة امام تطور الوعي لدى المواطنين وتوسيع الاتصال بشتى مجالات الحياة وخاصة عند ظهور التطور الالكتروني وهل افتقد التشريع الى مثل هذا نصوص واضطر القاضي لاستكمالها بالرجوع الى المصادر الأخرى كالفقه والعرف والقضاء والقوانين الأخرى

الكلمات المفتاحية: المحررات الرسمية، المحررات العادية، قانون الاثبات، مفهوم المحرر، المقصود بالكتابة.

- المبحث الثاني: شروط وانواع المحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي ٤٤
- المطلب الاول: شروط المحررات الرسمية في القانون العراقي والفرنسي: ٤٤
- الفرع الاول: الاختصاص الزماني ٤٥
- الفرع الثاني:الاختصاص المكاني ٤٦
- الفرع الثالث: الاثر المترتب على الأخلال في شروط المحرر الرسمي ٤٧
- المطلب الثاني: انواع المحررات العادية في القانون العراقي والفرنسي ٤٨
- الفرع الأول: المحررات العادية المعدة للأثبات في القانون العراقي والفرنسي ٤٩
- اولاً : ان يكون التوقيع صادراً من قبل الملتزم بمضمون السند شخصياً ٥٥
- ثانياً: ان يكون التوقيع دالاً بوضوح على شخص موقعه ٥٥
- ثالثاً: ان يرد التوقيع على السند العادي ذاته ٥٥
- ١- نظرية الوكالة ٦٣
- ٢- نظرية الشرط الواقف ٦٤
- ٣- نظرية الارادة المنفردة ٦٤
- ٤- نظرية الخطأ التقصيري ٦٥
- الفرع الثاني: انواع المحررات العادية غير المعدة للأثبات في القانون العراقي والفرنسي ٦٦

الفصل الثاني: حجية المحررات الرسمية والعادية في الاثبات

- المبحث الاول: حجية السند الرسمي في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات ٧٣
- المطلب الاول: حجية السند الرسمي في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات ٧٣
- الفرع الأول: حجية السند الرسمي في القانون العراقي والفرنسي من حيث مصدره في الاثبات ٧٤
- الفرع الثاني: حجية السند الرسمي في القانون العراقي والفرنسي من حيث مضمونه في الاثبات ٧٤
- اولاً : حجية السند الرسمي فيما يتعلق بالبيانات الصادرة من الموظف العام او المكلف بخدمة عامة ٧٥
- ثانياً : حجية السند الرسمي فيما يتعلق بمضمون البيانات الصادرة من ذوي الشأن واقتصر دور الموظف العام على تدوينها تحت مسؤوليتهم ٧٥
- الفرع الثالث: حجية السند الرسمي في القانون العراقي والفرنسي بالنسبة للغير في الاثبات: ٧٦
- الفرع الثاني: حجية صورة السند العادية في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات ٧٦
- اولاً : حالة وجود اصل السند الرسمي ٧٧

٧٨.....	ثانياً : حالة عدم وجود اصل السند الرسمي
٧٩.....	المطلب الثاني: حجية المحررات العادية في القانون العراقي والفرنسي المعدة للاثبات
٨٠.....	الفرع الاول: حجية السند العادي في القانون العراقي والفرنسي من حيث مصدره في الاثبات
٨١.....	الفرع الثاني: حجية السند العادي في القانون العراقي والفرنسي من حيث مضمونه في الاثبات
٨٢.....	الفرع الثالث: حجية السند العادي في القانون العراقي والفرنسي بالنسبة للغير في الاثبات
٨٦.....	الفرع الرابع: حجية صور السند العادي في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٨٩.....	المبحث الثاني: حجية المحررات العادية في القانون العراقي والفرنسي غير المعدة للاثبات
٨٩.....	المطلب الاول : حجية الرسائل والبرقيات في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٠.....	الفرع الأول: البرقيات في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٢.....	الفرع الثاني: الاثبات بوسائل التقنيات العلمية في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٣.....	المطلب الثاني: حجية الدفاتر التجارية الالزامية في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٣.....	الفرع الاول: حجية الدفاتر التجارية الالزامية بالنسبة للتاجر في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٤.....	الفرع الثاني: حجية الدفاتر التجارية الالزامية ضد التاجر في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٧.....	المطلب الثالث: حجية الدفاتر والأوراق الخاصة في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٨.....	الفرع الاول: حجية الدفاتر والاوراق الخاصة بالنسبة لصاحبها في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
٩٨.....	الفرع الثاني: حجية الدفاتر والأوراق الخاصة ضد صاحبها في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
١٠٠.....	المطلب الرابع: التأشير على السندات المثبتة للدين في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
١٠١.....	الفرع الاول: التأشير على سند في يد الدائن في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات
١٠٢.....	الفرع الثاني: التأشير على سند في يد المدين في القانون العراقي والفرنسي في الاثبات

الفصل الثالث: احكام المحررات الرسمية والعادية

١٠٥.....	المبحث الاول: اثبات صحة المحررات في القانون العراقي والفرنسي
١٠٧.....	الفرع الاول: الانكار في القانون العراقي والفرنسي
١٠٧.....	الفرع الثاني: المضاهاة في القانون العراقي والفرنسي
١١١.....	الفرع الثالث: الأدعاء بالتزوير في القانون العراقي والفرنسي
١١٣.....	الفرع الرابع: الفرق بين التزوير المادي والتزوير المعنوي
١١٥.....	المطلب الثاني: دور القاضي في تقدير مدى صحة المحررات في القانون العراقي والفرنسي

الفرع الاول: اجراءات تحقيق صحة المحررات في القانون العراقي والفرنسي	١١٦
الفرع الثاني: تقديم الدفاتر والسندات في القانون العراقي والفرنسي	١١٧
الفرع الثالث: الشروط القانونية لهذا الالتزام في القانون العراقي والفرنسي	١١٨
الفرع الرابع: حدود سلطة القاضي لحصة المحررات في القانون العراقي والفرنسي	١١٩
الفرع الخامس: سلطة المحكمة في تقدير مدى صحة السندات في القانون العراقي والفرنسي	١٢٢
المبحث الثاني: المحررات القابلة للتنفيذ في القانون العراقي والفرنسي	١٢٤
المطلب الاول: شروط المحررات القابلة للتنفيذ في القانون العراقي والفرنسي	١٢٤
الفرع الاول: ان يكون الحق في المحرر التنفيذي معلوم ومستحق الأداء	١٢٤
الفرع الثاني: ان يكون الحق في المحرر التنفيذي غير مخالف للنظام العام أو الأداب العامة	١٢٤
الفرع الثالث: ان يكون الحق في المحرر التنفيذي غير مظهراً وعدم وجود المدین	١٢٥
الفرع الرابع: انواع المحررات القابلة للتنفيذ	١٢٥
المطلب الثاني: قوة تنفيذ وتأخير المحررات الرسمية والعادية وتقدمها في القانون العراقي والفرنسي	١٢٦
الفرع الأول: قوة تنفيذ المحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي	١٢٦
الفرع الثاني: تأخير التنفيذ المحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي	١٢٧
الفرع الثالث: التقدم المحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي	١٢٧
الخاتمة	١٢٩
أولاً. النتائج	١٢٩
ثانياً : التوصيات	١٢٩
المصادر	١٣٠

ثالثاً: أهميته البحث

أهمية موضوع دراستنا المحررات الرسمية والعادية في الاثبات ينصب بالدرجة الاساس على البحث عن الاساس القانوني لادلة الاثبات ومن الطبيعي ان تتفاوت هذه الادلة في قوتها وتصبح الكتابة من اقوى ادلة الاثبات الكتابية وتعد السندات من اهم الادلة في اثبات الحق المدعى به ما لم يطعن فيها بالتزوير او انكار الامضاء او بصمة الابهام تبعاً لنوع السند الذي افرغ فيه الحق رسمياً كان ام عادياً وقد تناولت الدراسة المخاطر التي يثيرها السند الموقع على بياض وخيانة الدائن للثقة التي منحت اليه من قبل موقع السند، وقيامه بأملاء البياض الذي يعلو التوقيع على سبيل الاساءة خلافاً للاتفاق الذي تم بينه وبين موقع السند وانتقال السند بعد ذلك الى الغير حسن النية الذي يعتقد بأن بالسند صحيح والحججة التي تضيفها هذه المحررات سواء كانت رسمية ام عادية وحيث اجاز المشرع في قانون التنفيذ تنفيذ هذه المحررات وساوى بينها وبين الأحكام الصادرة عن المحاكم لغايات التنفيذ.

رابعاً: اسئلة البحث

أ- السؤال الرئيسي:

ما هي اهم الدعاوى بالمحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي؟

ب- الاسئلة الفرعية:

١- ماهي الدعاوى التي تثبت بالمحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي؟

٢- كيف تكون حججة المحررات الرسمية والعادية في القانون العراقي والفرنسي ؟

٣- ما هي اثار المحررات الرسمية والعادية في قانون العراقي والفرنسي ؟

خامساً: الفرضيات

١- الفرضية الرئيسة:

تعد المحررات الرسمية والعادية من ادلة الاثبات المهمة في القانون العراقي والقانون الفرنسي وتناولتها عدة من القوانين والذي يمكن ان يثار بشأنها النزاع امام المحاكم المدنية والجزائية وبالنسبة للتطور الكبير الذي طرأ على المجتمع اختلفت وسائل التواصل بين افراد المجتمع فلا بد من ادراج المحررات الالكترونية ضمن نصوص قانون الاثبات.

٢- الفرضية الفرعية:

يفترض شكلاً خاصاً او صيغته معينه لصحة السند او المحرر ولكن هذا لا يفي انعدام كل شرط في الكتابة، بل يشترط فيها ما يستلزم لصحة السندات القانونية من ثبات وجدية وان تكون بعبارات واضحة تدل على المعنى المقصود

بين موقعيه، وقد تكون الكتابة مكتوبه بخط اليد أو بالة الكاتبة او على شكل استمارة نموذجيه معده مسبقاً ويتم تدوين الأماكن الفارغة فيها بالمعلومات المطلوبة كما في عقد الأيجار ولا يشترط ان تكون الكتابة بخط موقعيه.

سادساً: اهداف البحث

يتجلى هدف بحثنا في المحررات الرسمية والعادية في الاثبات دراسة مقارنة في القانون العراقي والقانون الفرنسي من ناحيتين الناحية العلمية حيث تعرضت الدراسة الهدف من امكان لجوء الفرد الى العدالة هو اقامة الدليل من اجل اثبات حق او نفي إدعاء خصم ولهذا الأهمية فقد احاط المشرع عنايه خاصة لهذه السندات من خلال تحديد شروطها و الاثار المترتبة عن تخلف احد هذه الشروط وتعد المحررات الرسمية والعادية في شكلها التقليدي دعامة مادية ورقية بغض النظر عن صفة محررها سواء كان افراد عاديين او موظفين عموميين . وبهذا تعد السندات من اهم طرق الاثبات في العصر الحديث وذلك بدليل النص عليها في كل تشريعات الاثبات ولا نجد بين الفقهاء واحكام القضاء خلافاً على ذلك اذا من غير الممكن نكران اهميتها من الناحية العلمية في ضمان حقوق الافراد وتنوع استخدامهم للسندات في مختلف العمليات التجارية المدنية في كل يوم بفضل تقدم التعليم وتزايد انتشار الوعي بين افراد المجتمع، والناحية العملية حيث يشكل بحثنا سراج للباحثين ضمن هذا المجال وسيكون أثراء للمكتبة العلمية والفكر.

سابعاً: منهج البحث

اتبعنا في دراسة بحثنا لموضوع المحررات الرسمية والعادية في الاثبات دراسة مقارنة على المناهج التالية:
المنهج التحليلي: حيث عملت على تحليل المادة التي جمعتها وفرزتها بحسب موضوعاتها بمباحث ومطالب.
المنهج الاستقرائي: حيث عملت على دراسة واستقراء المادة الخاصة بالمحررات الرسمية والعادية وتطرقنا الى المحررات الالكترونية وجمعناها من مصادرها الاصلية قدر المستطاع .
المنهج الأستنباطي: بعد تحليل النصوص القانونية ومقارنتها عملت على وضع النتائج المستفادة منها تعقيباً على كل مسألة من مسائل البحث.

المنهج المقارن: اقتضت الدراسة اتباع المنهج المقارن في موضوع (المحررات الرسمية والعادية في الاثبات دراسة مقارنة) لبيان موقف التشريعات المقارنة في القوانين (العراقية والفرنسية) فكان لا بد من الاشارة الى الاحكام القانونية الخاصة بالمحررات والتي وردت في التشريعات المختلفة على المستوى الدولي او الوطني حيث بينا موقف القوانين قدر الامكان وتجدر الاشارة الى إن سبب اختيارنا لتشريعات دول العراق وفرنسا باعتبارها من الدول التي تبنت تحديد المحررات الرسمية والعادية كدليل من ادلة الاثبات المهمة والتي افردت لها في متن القوانين حالة خاصة.

ثامناً: الدراسات السابقة

في الواقع ان هناك الكثير من المؤلفات تناولت من ضمن موضوعاتها موضوع ادلة الاثبات ومن ضمنها الادلة الكتابية وفي مقدمتها واهمها واقواها المحررات الرسمية والعادية ولكن لم يتم التطرق اليها من قبل الباحثون الى عنوان هذه الرسالة بصورة مباشرة ودون التعمق الى حيثيات الموضوع وانما تأخذ جانباً واحداً اما من حيث المحررات الرسمية او من حيث المحررات العادية في حين انصبت الدراسة في بحثنا على الجمع بين المحررات من حيث المحررات الرسمية والعادية وتم التطرق الى المحررات الالكترونية بشكل مختصر لما لها اهمية في ظل التطور الذي طرأ على المجتمع وظهور التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات وظهور الحاسوب الذي دخل الحياة اليومية في مختلف انحاء العالم وسمح من خلالها جميع الافراد الى ابرام العقود دون ان يلتقوا معاً وذلك عبر وسائل الانترنت المتطورة التي قلبت موازين العالم الذي اصبح من خلالها بمثابة قرية صغيرة تجمع الأشخاص من مختلف الجنسيات في العالم على الرغم من الالاف الاميال التي تفصل بينهم حيث تناول الدكتور عباس العبودي في مؤلفه شرح احكام قانون الاثبات المدني لسنة ٢٠٠٥ وتناول ايضاً الدكتور عباس العبودي في بحث مشترك مع الدكتور عبد الرزاق الصفار دراسة الاثبات بالدليل الكتابي في الشريعة الاسلامية لسنة ١٩٨٩ والكثير من المصادر ولكن ليس بشكل من التفصيل كما ذكرت.

تاسعاً: هيكلية البحث

سنتناول موضوع (المحررات الرسمية والعادية في الاثبات - دراسة مقارنة- في العراق وفرنسا) من خلال تقسيمه على ثلاثة فصول تسبقها تمهيد وعلى النحو الآتي: نخصص الفصل الاول لدراسة مفهوم المحررات الرسمية والعادية في الاثبات من حيث التعاريف الأصلية والتعاريف المرتبطة. ونكرس الفصل الثاني لدراسة حجية المحررات الرسمية والعادية في الاثبات. ونكرس الفصل الثالث لدراسة الاثر الذي يربته المحرر الرسمي والعادي في الاثبات من ناحية القانون العراقي والقانون الفرنسي واخيراً نختم بحثنا بأهم ما سنتوصل إليه من نتائج وتوصيات .

الفصل الأول

تمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين ، الحمد لله الذي علم
با لقلم علم الانسان ما لم يعلمويعد .

يمكن القول بان -لاحق بدون دليل - اي بمعنى ان القانون لا يوفر الحماية للحق ما لم يوجد دليل يسنده ويظهره ،
واظهار الحق كوجود مادي -له ادواته القانونية التي من خلالها تتيح لصاحب الحق ان يكشف عنه ومن ثم اسباغ الحماية
القانونية له .

والادوات القانونية تتمثل - بادلة الاثبات - التي قررها المشرع في قانون الاثبات ومن بينها الادلة الكتابية ومن الطبيعي
ان تتفاوت هذه الادلة في قوتها ، وتصبح الكتابة من اقوى الادلة في اثبات وجود الحق المدعى به ما لم يطعن فيها بالتزوير
او انكار الامضاء او بصمة الاجهات تبعاً لنوع السند الذي افرغ فيه الحق رسمياً كان ام عادياً.

ومن المؤلف ان يجد الفرد حقوقه قد اهدرت وان كان محققاً بقرارة نفسه بأدعائه، الا ان القضاء لم يسترد له الحق
الذي سلب منه ، وربما تتعاطف مع صرخة الحيف الذي الم به وقد تجد في لطفه اجابته وتوسل عينيه صدق ما ادعاه
..... الى ان كل ذلك لا يشفع لك ان تناجي ضمير الاخر الذي غض الطرف واصم اذنيه وتمسك بالانكار في مواجهة
طرف لم يكن قد تحسب ليوم يعوزه فيه الدليل ، واطمأن الى خصمه.

بهذا الوصف اردت التعبير عن اهمية تهيئة الدليل لأثبات الحقوق المدنية وفي عدم الاعتماد على صدق الآخر، لان
توثيق الحقوق لم يكن مطلباً بشرياً فحسب وانما كان دعوة ربانية في ان يكتب الانسان ما يضمن حقوقه لان جحودها
ليس طارئاً على بني البشر .

ومن هنا يتبين لنا ان الاثبات بمعناه القانوني هو اقامة الدليل امام القضاء في نزاع معروض امامه وبالأدلة التي حددها
القانون مسبقاً ، وعلى الرغم من الحرية التي منحها المشرع للقاضي في تقدير الادلة التي يقدمها الخصوم واستنباط الحكم
من حيثياتها ، الا انه ملزماً بعرضها على الخصوم ليبدلي كل خصم بدليله في تفنيدها او اثبات ما يخالفها ، ومن ثم الركون
للدليل الذي اطمأن اليه ضميره ووجدانه .

وإذا كان الاصل ان البينة على من ادعى ، فأن هذا لا يمنع من انتقال عبئ الأثبات الى الخصم الاخر في كل دفع
ييديه ، لا بل ان في وقائع اخرى لا يكلف المدعي بأثبات دعواه وانما ينتقل عبئ الاثبات بدأً الى المدعى عليه .

وقد سلطت الأضواء على كثير من جزئياتها التي كانت محلاً للتطبيقات القضائية وقد قارنت - كلما اقتضى الامر
ذلك - مع قوانين البلاد العربية التي تكاد تتشابه قوانينها مع ما جاء بقانون الاثبات العراقي الا في حدود ضيقة . والذي
اعطى للقضاء باعتباره مرفقاً من مرافق الدولة دوراً ايجابياً في تفسير الدعوى وايصال الحقوق الى المواطنين بأيسر السبيل

واسرعها على حد تعبير الاسباب الموجبة لصدوره^(١).

ان طرق الاثبات هي الوسائل المقبولة قانوناً والتي يلجأ اليها اطراف النزاع لإقناع القاضي بصحة الوقائع القانونية التي يدعونها ، وطرق الإثبات بالترتيب الذي ورد في قانون الإثبات والتي تتضمن الدليل الكتابي والاقرار والاستجواب والشهادة والقرائن واليمين والمعينة والخبرة.

ويقسم الفقهاء هذه الطرق الى تقسيمات متعددة يمكن ان نجملها بما يأتي :

اولاً: من حيث وقت اعداد الدليل.

تنقسم الى ادلة معدة او مهياًة للاثبات وادلة غير معدة حيث ان الاولى يعدها الخصوم مقدماً بوصفها دليلاً تقدم عند إثارة النزاع وتنحصر في الادلة الكتابية ، والثانية لا تعد مقدماً للإثبات وانما تهيأ عند حصول النزاع وتشمل جميع طرق الإثبات .

ثانياً: من حيث قبولها في الاثبات او عدم قبولها.

تنقسم الى ادلة مطلقة تصلح لإثبات جميع الوقائع وتشمل الكتابة والاقرار واليمين ، وادلة مقيدة يجوز قبولها في اثبات بعض الوقائع دون بعض وهي الشهادة والقرائن القضائية والمعينة .

ثالثاً: من حيث قوة الدليل في الإثبات.

تنقسم الى ادلة ذات حجية ملزمة تلزم القاضي وتشمل الكتابة والاقرار واليمين والقرائن القانونية ، وادلة غير ملزمة وتشمل الشهادة والقرائن القضائية والمعينة .

رابعاً: من حيث حقيقة تصورها في مجال الاثبات.

تنقسم الى ادلة عادية تسهم في اقناع القاضي ولا تكون بذاتها فاصلة في النزاع بين الخصوم ويطلق عليها وصف الادلة بمعنى الكلمة وتشمل الكتابة والشهود والقرائن .

وادلة غير عادية وتشمل الاقرار واليمين الحاسمة ، ويطلق عليها وصف الادلة بالمعنى الصحيح للدليل لأنها تحسم النزاع قبل صدور الحكم في الدعوى فالاقرار يجعل الواقعة غير متنازع فيها واليمين الحاسمة احتكام الى ضمير الخصم يكون فيه مصير الحق متروكاً لتأييده باليمين . وستتناول احدى طرق الاثبات في بحثنا هذا وهي الادلة الكتابية حيث يعد الدليل الكتابي في العصر الحديث من اهم طرق الاثبات ، بدليل النص عليه في كل تشريعات الاثبات ولا نجد بين الفقهاء خلافاً على ذلك اذا من غير الممكن نكران اهميته من الناحية العملية في ضمان حقوق الافراد وتنوع استخداماتهم .

(١) لفته هامل العجيلي ، أدلة الاثبات في الدعوى المدنية ، الطبعة الاولى ، دار السنهوري ، لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٦.

فإن هناك قاعدة أساسية مكتملة لإرادة الطرفين أو مفسرة لها هي قاعدة وجوب الإثبات في الكتابة. ولكن إذا كانت الكتابة بهذه المكانة السامية ولها تلك الأهمية الحيوية في الإثبات فإنه يجب أن يثور السؤال عما هو المقصود بمصطلح الكتابة؟

بطبيعة الحال، ليس المقصود بالكتابة كل ما يسطره القلم، وإلا لقليل عبثاً انما تشمل الكتابة العلمية والأدبية. فالمقصود بالكتابة ليس عموم الكتابة بل ما يصدق عليه وصف الدليل الكتابي أو المحرر المكتوب الذي يكون من شأنه إثبات واقعة قانونية سواء كان تصرفاً قانونياً أو واقعة مادية، أو جعلها قريبة الاحتمال.

ولقد كان لسكان العراق القديم فضل السبق في الاستعانة بالكتابة، فقد عرفت الكتابة عندهم بوصفها دليلاً من أدلة الإثبات منذ تاريخ موغل في القدم فالعراقيون أول من اخترع الكتابة واعتمدها في القوانين البابلية والآشورية من أدلة الإثبات المعدة لأن العقود لا تأخذ شكلها القانوني إلا بتدوينها، فقد دونت في مسلة حمورابي وجوب الشكلية في بعض العقود مثل عقد البيع والمقايضة والايجار والرهن والقروض والودائع وغيرها إذا لزم قانون حمورابي أن يكون العقد بين أطرافه مكتوباً.

وقد ورد في المادة (١٢٨) من قانون حمورابي أن الدخول بامرأة إذا لم يتم بعقد مكتوب يعد زواجاً لاغياً وكان قبل حمورابي أكد قانون اشنونا في المادة (٢٨) على أن الزواج الذي لا يوثق بعقد مكتوب يعد زواجاً غير شرعياً^(١). فاختراع الكتابة واستخدامها في العقود وفي المعاملات التجارية والاجتماعية يدل على أن العراقيين القدماء أخذوا بالدليل الكتابي في الإثبات قبل غيرهم من أبناء المعمورة. ففي متحف اللوفر في باريس يوجد لوح يرجع تأريخه إلى (١٦١٩-١٥٨٣ ق.م) يتضمن قراراً قضائياً مستنداً إلى عقد كتابي.

فلاحظ أن السندات كانت تعد في القانونين البابلي والآشوري في مقدمة الأدلة القانونية، وقد اعار لها رجال القضاء البابليون أهمية بالغة إذا كانت هذه السندات تتقدم على الشهادة، فالوثائق المثبتة للمعاملات اليومية والتي كان يحررها الأفراد فيما بينهم من بيع وشراء ورهان وزواج كان لها الترتيب الأول في الإثبات عند التقاضي، فإبراز المدعي وثيقة محررة يعني إقامة قرينة في مصلحته إذ يتمتع للتصدي لإثبات عكسها^(٢).

أما في الشريعة الإسلامية فقد عنيت بالدليل الكتابي فجاء بالنص الواضح في آية الدين بأرقى مبادئ الإثبات في العصر الحديث، جاعلاً الكتابة طريقاً للإثبات يوجه الناس إليها ويأمرهم باتباعه^(٣).

(١) عادل محسن ثامر، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي، ١٩٩٩، ص ١٩٤، ٢٢٥.

(٢) صبيح مسكوني، تاريخ القانون العراقي القلم، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧١، ص ١٥٦.

(٣) عباس العبودي، الإثبات بالدليل الكتابي في الشريعة للإسلامية بحث مشترك مع عبد الرزاق الصفار، مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع ١٩٨٩، ص ١٤ وما بعدها.

فجاء في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا بِيْخْسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلََّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِئِنَّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِجَارَةٍ حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ وَاعْلَمَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١﴾ .

وهذه الآية القرآنية الكريمة تدل على اهتمام الإسلام باعتبار الكتابة دليل مهم من ادلة الاثبات اذا بتدوين المعاملات يحفظ المال ويرفع التنازع بين الافراد ويحافظ كل طرف من طرفي المعاملة على حقوقه .

وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية ان كانت الكتابة واجبة في كل الحالات التي ذكرت في الآية الكريمة ام ان الكتابة للنadb والاستحسان اذا عدَّ واصل بن عطاء ومن معه من الفقهاء ان الكتابة واجبة لقوله تعالى ﴿ فَاكْتُبُوهُ ﴾، اما الجمهور فقال بالنadb والاستحسان داعمين رأيهم بما ورد في الآية الكريمة ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ يضاف الى ذلك ان جميع الافعال التي وردت في الآية القرآنية الكريمة جاءت امره بها كقوله تعالى ﴿ فَاكْتُبْ، وَلْيُمْلِلْ، وَلْيَتَّقِ، وَلَا تَسْأَمُوا..... ﴾ كما انها لم تكنف بالأمر على تثبيت المدائنات بالكتابة، وانما أعطت لذلك أسباباً ومسوغات فبعد ان قالت ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ..... ﴾ أردفته بقولها ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا..... ﴾ لما أمر سبحانه بإنظار المعسر وتأجيل دينه عقبه ببيان أحكام الحقوق المؤجلة وعقود المدائنة فقال { يا أيها الذين آمنوا } أي صدقوا الله ورسوله { إذا تداينتم } أي تعاملتم وداين بعضهم بعضا { بدین } قيل فيه قولان (أحدهما) أنه على وجه التأكيد وتمكين المعنى في النفس كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه (والآخر) أنه إنما قال بدین لأن تداينتم قد يكون بمعنى تجازيتم من الدين الذي هو الجزء وقد يكون بمعنى تعاملتم بدین فقيده بالدين لتخليص اللفظ من الاشتراك .

{ إلى أجل مسمى } أي وقت مذکور معلوم بالتسمية قال ابن عباس إن الآية وردت في السلم خاصة وكان يقول أشهد أن الله أباح السلم المضمون إلى أجل معلوم وأنزل فيه أطول آية من كتابه وتلا هذه الآية وظاهر الآية يقع على كل دين مؤجل سلماً كان أو غيره وعليه المفسرون والفقهاء { فاكْتُبُوهُ } معناه فاكْتُبُوا الدين في صك لثلاث يقع فيه نسيان أو جحود وليكون ذلك توثقة للحق ونظراً للذي له الحق وللذي عليه الحق وللشهود فوجه النظر للذي له الحق أن يكون

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

حقه موثقا بالصك والشهود فلا يضيع حقه ووجه النظر للذي عليه الحق أن يكون أبعد به من الجحود فلا يستوجب النعمة والعقوبة .

وجه النظر للشهود أنه إذا كتب بخطه كان ذلك أقوم للشهادة وأبعد من السهو وأقرب إلى الذكر واختلف في هذا الأمر فقيل هو مندوب إليه عن أبي سعيد الخدري والحسن والشعبي وهو الأصح وعليه الأكثر وقيل هو فرض عن الربيع وكعب ويدل على صحة القول الأول قوله فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتى أمانته والمفهوم من هذا الظاهر فإن ائتمنه على ماله أن يأتمنه عليه ثم بين كيفية الكتابة فقال {وليكتب بينكم كاتب بالعدل} يعني وليكتب كتاب المداينة أو البيع بين المتعاقدين كاتب بالقسط والإنصاف والحق لا يزيد فيه ولا ينقص منه في صفة ولا مقدار ولا يستبدل ولا يكتب شيئا يضر بأحدهما إلا بعلمه .

{ولا يأب كاتب} أي ولا يمتنع كاتب من {أن يكتب} الصك على الوجه المأمور به {كما علمه الله} من الكتابة بالعدل وقيل كما فضله الله تعالى بتعليمه إياه فلا يخل على غيره بالكتابة واختلف في الكتابة هل هي فرض أم لا فقيل هي فرض على الكفاية كالجهاد ونحوه عن الشعبي وجماعة من المفسرين واختاره الرماني والجبائي وجوز الجبائي أن يأخذ الكاتب والشاهد الأجرة على ذلك .

قال الشيخ أبو جعفر الطوسي وعندنا لا يجوز ذلك والورق الذي يكتب فيه على صاحب الدين دون من عليه الدين ويكون الكتاب في يده لأنه له وقيل واجب على الكاتب أن يكتب في حال فراغه عن السدي وقيل واجب عليه أن يكتب إذا أمر عن مجاهد وعطا وقيل إن ذلك في الموضع الذي لا يقدر فيه على كاتب غيره فيضرب بصاحب الدين إن امتنع فإذا كان كذلك فهو فريضة وإن قدر على كاتب غيره فهو في سعة إذا قام به غيره عن الحسن وقيل كان واجبا ثم نسخ بقوله {ولا يضار كاتب ولا شهيد} عن الضحاك .

{فليكتب} أمر للكاتب أي فليكتب الصك على الوجه المأمور به وكانت الكتبة على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيهم قلة فلذلك أكد بقوله {فليكتب} إذ الجمع بين الأمر بالشيء والنهي عن تركه أدمى إلى فعله من الاقتصار على أحدهما ثم بين سبحانه كيفية الإملاء على الكاتب فقال سبحانه {وليمل الذي عليه الحق} يعني المديون يقر على نفسه بلسانه ليعلم ما عليه فليكتب {وليتق الله ربه} أي الذي عليه الحق في الإملاء {ولا يخس} أي ولا ينقص {منه} أي من الحق {شيئا} لا من قدره ولا من صفته ثم بين الله تعالى حال من لا يصح منه الإملاء فقال {فإن كان الذي عليه الحق سفيها} أي جاهلا بالإملاء عن مجاهد وقيل صغيرا طفلا عن السدي والضحاك وقيل عاجزا أحمق عن ابن زيد {أو ضعيفا} أي ضعيف العقل من عته أو جنون وقيل شيخا خرفا {أو لا يستطيع أن يمل هو} أي مجنوناً وقيل عيبا أحرس عن ابن عباس وقيل الأقرب أن يحمل على ثلاث صفات لكيلا يؤدي إلى التكرار .